برنامج الأغذية العالمي | Programme Alimentaire Mondial | World Food Programme | Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثالثة

روما، ١٩ - ١٩٩٩/١٠/٢٢

المشروعات المقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها

البند ٧ من جدول الأعمال

مقدمة للمجلس ليجيزها

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/99/7-B/4
8 September 1999
ORIGINAL: ENGLISH

عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش
أرمينيا ٦١٢٠ (التوسع الأول)

مساعدات الإغاثة والإنعاش للاجئين والمجموعات الضعيفة في أرمينيا

عدد المستفيدين:	**١٧٠ ٠٠٠ مستفيد**
مدة المشروع:	١٢ شهرا
	(٢٠٠٠/١/١ ٢٠٠٠/١٢/٣١)

التكاليف (بدولار الولايات المتحدة الأمريكية)

مجموع التكاليف التي يتحملها **البرنامج**:	٩ ٩٧١ ١١٥ دولارا
مجموع تكاليف الأغذية:	٩ ٩٧١ ١١٥ دولارا

كان الدولار الواحد يساوي ٥٤٩ دراما أرمينيا في يوليو/تموز ١٩٩٩.

الموجز

تواجه أرمينيا تحديا هائلا من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وقد أودى زلزال عام ١٩٨٨ بحياة ٠٠٠ ٢٥ شخص، ودمر سدس مساكن أرمينيا، وقضى على ٤٠ في المائة من طاقتها الإنتاجية. وبعد كارثة الزلزال، مازال ٠٠٠ ١٥٧ من ضحاياه يعيشون في مساكن مؤقتة. كما أن النزاع حول منطقة ناغرنو - كاراباخ يساهم في مزيد من تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في البلد. وقد أسفر هذا النزاع عن تدفق ٠٠٠ ٣١٦ لاجئ مازال أغلبهم يعيشون في ظروف سيئة للغاية. كما أضر الحصار الذي فرضته تركيا وأذربيجان في عام ١٩٨٩ على أرمينيا ضررا بالغا بالتجارة. وأصبح البلد يواجه انهيارا اقتصاديا نتيجة قطع علاقته التجارية والمالية التقليدية مع الجمهوريات الأخرى الأعضاء في الاتحاد السوفييتي سابقا. كما كان للأزمة المالية التي شهدتها روسيا في الربع الثالث من عام ١٩٩٨ تأثيرها الحاد على اقتصاد أرمينيا، حيث أن ربع التجارة الخارجية لها يجري مع روسيا. وقد عاد الكثير من العمال الأرمينيين من روسيا، ومازال غيرهم يعود من هناك، لينضم إلى قافلة العاطلين.

ويقترح **برنامج الأغذية العالمي** - بالتعاون مع الحكومة والمجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية - مساعدة المجموعات الضعيفة واللاجئين لمدة سنة واحدة (٢٠٠٠/١/١ ٢٠٠٠/١٢/٣١). والأهداف الرئيسية لهذه العملية، هي: (أ) تحسين الأحوال التغذوية للأفراد الضعفاء، مثل اللاجئين والنازحين، مع تركيز خاص على احتياجات النساء والأطفال؛ (ب) تحسين الظروف الصحية وظروف المعيشة للمجموعات الضعيفة اجتماعيا عن طريق إصلاح البنيات الأساسية الاجتماعية؛ (ج) المساعدة في عملية إنعاش الفقراء والجوعى، بإصلاح البنيات الأساسية الريفية لتشجيع إنتاج الأغذية والاعتماد على الذات؛ (د) المساهمة في إعاشة اللاجئين، والسعي نحو حلول طويلة الأجل. وسوف تتحقق هذه الأهداف من خلال حصص إغاثة منزلية للمجموعات الضعيفة اجتماعيا، وبأسلوب الغذاء مقابل العمل. وسوف تعطى حصص الإغاثة المنزلية إلى المجموعات الضعيفة اجتماعيا، بينما ستقدم حصص الغذاء مقابل العمل للأفراد الضعفاء ولكنهم قادرون على العمل. وحتى تنفذ هذه العملية بصورة فعالة، سيتعاون **البرنامج** تعاونا وثيقا مع نظرائه في الحكومة والمنظمات الشقيقة في **منظومة الأمم المتحدة**.

ويقدم **البرنامج** مساعداته إلى أرمينيا من خلال عملية طوارئ منذ عام ١٩٩٣، لتحسين الأحوال الغذائية للأفراد المعرضين للخطر. ومن المنتظر إنهاء المساعدات التي تقدم بمقتضى هذه العمليات في عام ٢٠٠٢، عن طريق التخفيض التدريجي للمساعدات التي تقدم إلى أرمينيا. وتستند استراتيجية إنهاء المساعدات على ما يتوقعه **البرنامج** من أن يكون اقتصاد أرمينيا قد تحسن آنذاك بصورة كافية، تسمح له بتكوين شبكة أمان اجتماعية أساسية للسكان الضعفاء.

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb_public/EB_Home.html)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي** بفترة كافية.

مدير إقليم آسيا ورابطة الدول المستقلة: Ms. J. Cheng-Hopkins رقم الهاتف: 066513-2209

منسق عمليات أرمينيا: Ms. U. Thapa رقم الهاتف: 066513-2067

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2641).

استراتيجية الإنعاش: الإطار والمبررات لتقديم المساعدات

تحليل الأوضاع

كارثة طبيعية وحرب أهلية وانهيار اقتصادي

١- أعلنت أرمينيا استقلالها عن الاتحاد السوفييتي في سبتمبر/ أيلول ١٩٩١، وأقرت دستورا جديدا في يوليو/ تموز ١٩٩٥. وبعد ثماني سنوات من الاستقلال، مازالت أرمينيا تواجه فقرا منتشرا، بالإضافة إلى تحديين آخرين يتمثلان في إنعاش الاقتصاد وترسيخ الديمقراطية.

٢- وكان زلزال عام ١٩٨٨ قد قضى على أرواح ٠٠٠ ٢٥ شخص، ومدمر سدس مساكن أرمينيا ، كما قضى على ٤٠ في المائة من طاقة أرمينيا الإنتاجية. وتلقت جهود إعادة التعمير لطمة شديدة عندما تفكك الاتحاد السوفيتي. وأعيد بناء ٣٠ في المائة فقط من المساكن التي دمرت، ومازال أكثر من ٠٠٠ ١٥٧ من ضحايا الزلزال يعيشون في مساكن مؤقتة.

٣- وزاد تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية نتيجة عدم حل النزاع، وما استتبعه ذلك من قيام تركيا وأذربيجان في عام ١٩٨٩ بفرض الحصار على أرمينيا. وقد أسفر هذا النزاع عن تدفق ٠٠٠ ٣١٦ لاجئ، مازال أغلبهم يعيش في ظروف صعبة للغاية.

٤- كما أن توقف التجارة التقليدية والعلاقات المالية مع الجمهوريات الأخرى في الاتحاد السوفييتي أدى إلى انهيار اقتصادي. وتسارع انخفاض الإنتاج الصناعي في الوقت الذي انخفض فيه نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من ٦٠ في المائة في عام ١٩٩٣ عنه في عام ١٩٩١. وفي نهاية ١٩٩٣، كانت الأجور الحقيقية تقل بنسبة ٦ في المائة عنها في عام ١٩٩١، في الوقت الذي انتشرت فيه البطالة بين الجميع.

٥- وأدت برامج إصلاح الاقتصاد العام – بدعم من **البنك الدولي وصندوق النقد الدولي** أساسا – إلى وقف معدلات التضخم الهائلة وانخفاض الأجور الحقيقية. وخلال الفترة من ١٩٩٤-١٩٩٨، ومع معدل نمو سنوي في الناتج المحلي الإجمالي يتراوح بين ٣ في المائة و٦ في المائة، أمكن تحقيق قدر متواضع من الاستقرار العام. وبالنسبة لعام ١٩٩٨، كانت الإحصاءات الرسمية تشير إلى استمرار التحسن، مع تحقيق نمو اقتصادي حقيقي بنسبة ٦,٥ في المائة. ورغم ذلك، فإن الاقتصاد مازال ينمو من مستوى منخفض للغاية، ولم تعد التوقعات مشرقة أمام حدوث زيادة جديدة في الدخل. ولم تحقق الإصلاحات التي ركزت على تحسين الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية، سوى نتائج محدودة للغاية.

٦- ليس هناك ما يشير إلى أن الهوة بين الأغنياء والفقراء تضيق. ففي عام ١٩٩٦، كانت تقديرات **البنك الدولي** تبين أن ٥٥ في المائة من السكان يعيشون في ظل الفقر. وكانت الأسر التي لديها أطفال تمثل نسبة ٨٢ في المائة من الفقراء. وطبقا لآخر التقديرات، فإن ٤٠ في المائة من السكان يحصلون على ٨ في المائة فقط من الدخل القومي، بينما يحصل ٢٠ في المائة على ٦٨ في المائة من هذا الدخل. والدين الخارجي ضخم، إذ يصل إلى ٧٨٧ مليون دولار (يناير/ كانون الثاني ١٩٩٩) أي بزيادة ١٩٨ مليون دولار عنه في يناير/ كانون الثاني ١٩٩٨. وفي نهاية عام

١٩٩٩، ينتظر أن يصل حجم هذا الدين إلى ٨٣٢ مليون دولار، أي ما يقرب من ضعف ميزانية الحكومة الكلية في عام ١٩٩٩، وهي ٤٦٠ مليون دولار.

٧- وقد ألحقت الأزمة المالية التي حدثت في روسيا في الربع الثالث من عام ١٩٩٨ ضررا بالغا باقتصاد أرمينيا، حيث أن ربع مجموع التجارة الخارجية تقريبا يتم مع الاتحاد الروسي. كما عادت أعداد كبيرة من العمال الأرمنيين الذين كانوا يعملون في روسيا، ومازالت أعداد كبيرة منهم تعود الآن لتنضم إلى قافلة العاطلين. وانخفضت تحويلاتهم – التي كانت مصدرا أساسيا لدخل أسرهم – إلى ١٠ في المائة فقط من مستوياتها السابقة. فقد كانت هذه التحويلات التي تأتي من روسيا تقدر بنحو ٣-٥ ملايين دولار شهريا قبل ١٩٩٨/٨/١٧، ونتيجة لهذه الأزمة، ينتظر أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا في عام ١٩٩٩.

٨- ويبلغ سكان أرمينيا ٣,١ مليون نسمة[١]، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو ٤٩٦,٨ دولار (تقرير الاتجاهات الاقتصادية في أرمينيا عن الربع الأول من عام ١٩٩٩). وصنفت أرمينيا منذ عام ١٩٩٥ كواحدة من دول العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض طبقا لتصنيفات **منظمة الأغذية والزراعة**، وكدولة من دول الدخل المنخفض طبقا لتصنيفات **البنك الدولي**.

المساعدات التي قدمها البرنامج حتى الآن

٩- منذ بداية عام ١٩٩٤، ساعدت عملية الطوارئ ٥٣٠١ التي نفذها **البرنامج** في تحسين الأحوال التغذوية لنحو ٢٠٠ ٠٠٠ شخص معرضين للخطر. وكانت المساعدات مركزة أساسا على اللاجئين والنازحين. ولكن **البرنامج** بدأ بعد ذلك من فوره في تلبية احتياجات السكان من المجموعات الضعيفة أيضا، حيث أنهم كانوا يعانون من نفس المصاعب التي يعانيها اللاجئون تقريبا. وشملت المجموعات المستفيدة من **البرنامج**، هؤلاء الذين يعيشون في مساكن مؤقتة (اللاجئون/ النازحون/ ضحايا الزلزال) والمعوقين، واليتامى، والأسر الكبيرة المحتاجة، وأصحاب المعاشات المسنين، والأسر التي ترأسها نساء. وبحلول شهر يونيو/ حزيران ١٩٩٩، كان **البرنامج** قد وزع أكثر من ٥٠ ٠٠٠ طن من أغذية الطوارئ بنجاح، كان أهمها دقيق القمح والزيوت النباتية والسكر، قيمتها أكثر من ٣٠ مليون دولار.

١٠- وكجزء من عملية الطوارئ هذه، قام **البرنامج** بإدخال مشروعات للغذاء مقابل العمل في عام ١٩٩٥ على أسس المجتمعات المحلية، بغرض خلق فرص للعمل والحصول على دخل، ولإقامة البنيات الأساسية اللازمة للتنمية المستدامة. ومن عام ١٩٩٥ حتى يونيو/ حزيران ١٩٩٩، استخدم **البرنامج** ٩ ٠١٠ أطنان من الأغذية، خلقت ٥,٣٩ مليون يوم عمل في مجموعة كبيرة من الأنشطة.

١١- ورغم تواضع حجم برنامج الغذاء مقابل العمل، فإن تأثيره كان كبيرا. فحتى الآن، أسفرت مشروعات إعادة التشجير عن زراعة أكثر من ٥ ملايين شجرة في أراضي التلال والأراضي التي قطعت أشجارها، والتي كانت مهددة بالتآكل والانهيار. كما أن إصلاح وتطهير أكثر من ٣ ٠٠٠ كيلو متر من قنوات الري، أعاد الحياة إلى مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، وأدخل تحسينات على الأمن الغذائي للأسرة في المدى الطويل. واستفادت المجتمعات المحلية في جميع أنحاء البلاد من ٤٢٥ كيلومترا من مواسير المياه الجديدة والمستصلحة. وفي عام ١٩٩٨ فقط، أصبح ما يقرب من ٦٨٠ ٠٠٠ مواطن يحصلون على مياه الشرب النقية بصورة مستمرة. كما استفاد عشرات الآلاف من

([١]) طبقا لتقديرات التقرير القطري للتنمية البشرية عن أرمينيا (١٩٩٨)، الذي وضعه **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**. أما عدد السكان طبقا لآخر تعداد (١٩٨٩) فهو ٣,٧٩ مليون نسمة.

الأطفال من تجديد ما يقرب من ٣٥٠ مدرسة ودار حضانة، الأمر الذي حسن من ظروف الانتظام في الدراسة. وبالإضافة إلى ذلك، تم تجديد ٧٠ مستشفى وعيادة خارجية، حتى يحصل المواطنون على فرصة أكبر من الرعاية الصحية العامة.

١٢- قامت بعثة تقدير مشتركة من الجهات المانحة بقيادة **البرنامج** بزيارة بلاد القوقاز في يناير/كانون الثاني ١٩٩٩، وخلصت إلى أن الموقف في أرمينيا قد استقر، وإن كان الأمر مازال بحاجة إلى مساعدات إغاثة وإنعاش. وبناء على ذلك انتهت عملية الطوارئ في ١٩٩٩/٦/٣٠، وبدأت عملية مؤقتة للإغاثة الممتدة والإنعاش لمدة ستة أشهر، أجازتها المديرة التنفيذية بمقتضى السلطة المخولة لها. ويقترح **البرنامج** الآن تمديد هذه العملية لمدة سنة واحدة.

سياسات الحكومة وأعمالها

١٣- بدأت حكومة أرمينيا في برنامج للإصلاح يهدف إلى: (أ) تخفيض حجم القطاع العام؛ (ب) تشجيع الاستثمارات الخاصة وإقامة أسواق على أساس تنافسي؛ (ج) استقرار الاقتصاد الكلي؛ (د) الخصخصة. ومع ذلك، فإن الحكومة تركز على ضرورة مواصلة المساعدات الإنسانية. ومازال الفقر المرحلي قائما، مع عدم معرفة السرعة التي سيستعيد بها الاقتصاد قوته.

١٤- ويرتبط الفقر ارتباطا وثيقا بالبطالة، التي كان يعاني منها ٣٠ في المائة من الأيدي العاملة في الربع الثالث من عام ١٩٩٨. ولم تعد إدارة التشغيل في الحكومة قادرة على أكثر من مجرد تسجيل العاطلين. أما الذين كانوا يعملون من قبل في شركات توقفت عن العمل، أو الذين يعملون لبعض الوقت، فليست أمامهم فرصة للتسجيل.

١٥- وأوضح إجراء اتخذته الحكومة لتخفيف وطأة الفقر، هو إلغاء الإعانات الحكومية وتطبيق نظام مساعدة الأسر ابتداء من يناير/ كانون الثاني ١٩٩٩، وهو نظام يقوم على مؤشر باروس(١) للمجموعات الضعيفة. وقد أدخل على هذا المؤشر عدة تعديلات حتى يمكن تطبيق نظام مساعدة الأسر، مثل فصل أصحاب المعاشات المسنين (فوق ٧٥ سنة) كمجموعة اجتماعية، وزيادة معامل السكن في الدرجات التي تعطى لسكان المنازل المؤقتة.

١٦- وحيث أن أي نظام لتحديد المستفيدين يحتوي على نسبة مئوية بسيطة من الأسر الأقل ضعفا، التي لا تستحق مساعدات، فإن هذه الأسر تتحدد من خلال طريقة التحقق من سجلات السيارات والمشروعات الخاصة، ومن شركات الكهرباء. ومن بين الإجراءات الرئيسية الأخرى، إشراك المشرفين الاجتماعيين في تحديد الأسر القادرة عن طريق الزيارات المنزلية. وهذه الأنشطة المتعددة، التي جرت من شهر سبتمبر/ أيلول حتى ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٨، أسفرت عن استبعاد ٠٠٠ ٩٠ أسرة من قوائم المستفيدين المتوقعين.

١٧- ونظرا لعدم كفاية الموارد المالية، فإن نظام مساعدة الأسر لا يغطي سوى ٠٠٠ ٢٣٠ أسرة من أشد الأسر ضعفا (٢٧ في المائة تقريبا من أسر أرمينيا)، ومن بين ٠٠٠ ٤٣٠ أسرة تعتبر مستحقة للمساعدة، هناك ٠٠٠ ٢٠٠ أسرة لا يغطيها نظام مساعدة الأسر. ويبلغ المتوسط الشهري للمساعدة التي تحصل عليها الأسر ما يعادل ١٤ دولارا، وهو مبلغ لا يكفي لسد الفجوة بين الدخل المتاح والاحتياجات المطلوبة.

---

(١) باروس هو نظام تستخدمه الحكومة لتقدير الفقر، بدأ تنفيذه بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في عام ١٩٩٥. وهو نظام مفتوح لتسجيل الأسر الضعيفة بصورة مستمرة. ويتم تقدير ضعف الأسرة في هذا النظام على أساس: (١) تكوين الأسرة، بما في ذلك وجود أفراد منها ينتمون إلى المجموعات الضعيفة اجتماعيا؛ (٢) مستوى دخل الأسرة من حيث النقد أو الممتلكات؛ (٣) مكان وظروف الإقامة. وتعطى قيمة رقمية لكل متغير، ويحسب الرقم الدليلي للضعف بالنسبة لكل أسرة، وكلما ارتفع هذا الرقم كانت الأسرة أكثر ضعفا. وأهم المجموعات التي يحددها هذا النظام: أصحاب المعاشات (وأغلبهم من النساء، حيث العمر المتوقع أطول) والأسر التي ترأسها نساء.

١٨- وفي أعقاب زيادة أسعار استهلاك الكهرباء، خصصت الحكومة تعويضا شهريا قدره ١ ٤٥٠ دراما (أقل من ٣ دولارات) لاستهلاك الطاقة، يستفيد منه ٠٠٠ ٧٠ أسرة إضافية. وبذلك يصل عدد الأسر التي تستفيد من مساعدة الحكومة إلى ٠٠٠ ٣٠٠ أسرة في ١٩٩٩.

١٩- وحيث أن أغلب اللاجئين من أصل أرميني، فإن الحكومة تساند إدماجهم في المجتمع الأرميني. وقد سمح للاجئين بطلب الجنسية الأرمينية منذ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٥.

تقدير الاحتياجات

الأمن الغذائي

٢٠- اعتمدت أرمينيا اعتمادا شديدا عادة على استيراد الأغذية من جمهوريات الاتحاد السوفييتي سابقا. وتتكون البلاد من ٨٠ في المائة من أراضي المرتفعات غير الصالحة للزراعة، ولا يغطي إنتاجها المحلي سوى نصف احتياجاتها من الحبوب، وثلث احتياجاتها من الألبان واللحوم. وقد أصيب الإنتاج الزراعي بشلل نتيجة نقص قطع الغيار، والبذور الجيدة، وتدهور شبكة الري.

٢١- في عام ١٩٩٧/١٩٩٨، استوردت أرمينيا ٠٠٠ ٣٧٦ طن من احتياجاتها من الحبوب التي وصلت إلى ٠٠٠ ٦٧٢ طن. وكان من بين الواردات ٠٠٠ ١٥٦ طن قدمت كمعونات غذائية. ومن المنتظر أن يصل مجموع الواردات من الحبوب في ١٩٩٨-١٩٩٩ إلى نفس المستوى، مع اعتماد هذا المستوى على مدى توافر القروض والمعونات الغذائية.

٢٢- هناك نحو ٣٣ في المائة من السكان يعيشون ويعملون في المناطق الريفية، ويعتمدون على الزراعة. وكانت الظروف المناخية في شتاء ١٩٩٨/١٩٩٩ غير مواتية. فقد وصل متوسط درجة الحرارة إلى أعلى معدلاته وانخفضت كمية الأمطار إلى أدنى معدلاتها منذ ٣٠ سنة، مما دمر المحاصيل الشتوية، وزاد من الحاجة إلى استيراد الأغذية. ومن المنتظر أن تصل الخسارة الكلية في محصول القمح وحده إلى ٠٠٠ ٦٠ طن تقريبا.

٢٣- ويعتمد السكان في طعامهم المحلي اعتماد كبيرا على الحبوب، ويعتبر الخبز طعاما أساسيا هناك. وقد زاد الاعتماد على الحبوب والخبز أثناء التسعينات، حيث كانت هاتين السلعتين هما السلعتان الوحيدتان اللتان تستطيع الكثير من الأسر شراءهما. أما استهلاك الأغذية الغالية ومنتجات اللحوم والألبان، فقد انخفضت انخفاضا شديدا.

٢٤- وتمثل تشكيلة الأغذية ٦٥ في المائة تقريبا من مجموع مصروفات المستهلك. ومع إلغاء الدعم، ارتفعت أسعار الأغذية والسلع والخدمات الأساسية ارتفاعا حادا. فقد زادت أسعار الخبز ٣٦ مرة من ست دراما في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٤ إلى ٢٤٠ دراما في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٨.

المستفيدون

٢٥- إن النقلة الاقتصادية الحالية تستلزم تكاليف باهظة ممن هم أقل الناس قدرة على تحملها، ألا وهم المسنون (أصحاب المعاشات)، والمعوقون، واليتامى، والأمهات غير المتزوجات مع أطفالهن، والأسر الكبيرة. ولم يطرأ أي تحسن على ظروف معيشة قطاعات معينة من السكان الضعفاء، بل إن هذه الظروف تدهورت نتيجة تخفيض

المساعدات الداخلية أو الخارجية، أو إلغائها تماما في بعض الأحيان. كما أن المساعدات الإنسانية انخفضت في عام ١٩٩٨ إلى ٢٠ في المائة فقط من مستواها في عام ١٩٩٤.

٢٦- لاشك أن قلة الأغذية وسوء نوعيتها أثر على السكان، وهو ما يتضح من النتائج التي خلص إليها المسح التغذوي الذي أجرته **منظمة اليونيسيف**[١] والذي شارك **البرنامج** في تمويله. وقد تبين انخفاض الأوزان بالنسبة للأطوال في ١٣ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة، الأمر الذي يشير إلى سوء تغذية مزمن. ورغم أن سوء التغذية الحاد يكاد يكون معدوما، فإن ١٢ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة تبدو عليهم أعراض التقزم و٢٥ في المائة منهم يعانون من الأنيميا. ولكن المؤشرات لا تحمل أي تفرقة واضحة فالأنيميا البسيطة والمتوسطة تظهر على ١٥ في المائة من النساء، وعلى الأخص بين اللاجئات الريفيات (١٨ في المائة). وقد زادت عدد حالات الولادة في المنازل زيادة ملحوظة، الأمر الذي يعكس تدهورا اقتصاديا، بالإضافة إلى سوء أحوال الرعاية الصحية والنظافة في مستشفيات الولادة.

٢٧- وأشد الأفراد تضررا هم أصحاب المعاشات غير المتزوجين، إذ يعيش ١٥-٢٠ في المائة منهم، أي ١٠٠ ٠٠٠ شخص على معاشات الحكومة، التي تعادل ٧,٥ دولار في الشهر. وتصل تكلفة أقل تشكيلة أغذية إلى ٦٠ دولارا تقريبا (٤٠ دولارا ثمن الأغذية و٢٠ دولارا للمواد غير الغذائية). ونظرا لعدم قدرة السكان على شراء أغذية كافية، فإنهم يظلون معرضين لأخطار نقص الأغذية.

٢٨- ويقع الجزء الأكبر من عبء إعاشة الأسرة على المرأة، التي تشكل ثلثي أعداد العاطلين. وفي عام ١٩٩٨، كان عدد الأسر التي ترأسها نساء قد وصل إلى ٢١٠ ٠٠٠ أسرة، تشكل ٤٠ في المائة من الأسر المسجلة في قاعدة بيانات باروس.

٢٩- ويتحمل سكان الريف هذه الأوضاع بزيادة اعتمادهم على قطع صغيرة من الأراضي تمنحها لهم الحكومة والمزارع الجماعية. أما في المناطق الحضرية، فإن تخصيص الأراضي يكون محدودا. واستطاع الكثيرون أن يواصلوا حياتهم في السنوات القليلة الماضية ببيع ممتلكاتهم الشخصية والأسرية، ولكن هذه الطريقة استنفدت إلى حد كبير. ومن بين وسائل التحمل الأخرى الحصول على هدايا من الأقارب والأصدقاء، أو الهجرة إلى الخارج.

٣٠- هناك الآن ما يقرب من ٢٥١ ٠٠٠ لاجئ من أصل أرميني، تستضيفهم عدة أماكن من البلاد. ويعيش نحو ٣٣ ٠٠٠ لاجئ في مساكن مؤقتة، منهم ١٤ ٠٠٠ يعيشون في موائل سيئة وخطيرة، لا توفر لهم احتياجاتهم الأساسية من النظافة. ومن بين ٣١٦ ٠٠٠ لاجئ سجلوا في أرمينيا، هاجر ٦٥ ٠٠٠ بحثا عن فرصة عمل. وطبقا للبحث التغذوي الذي أجرته **منظمة اليونيسيف**، فإن ٣١ في المائة من اللاجئين الريفيين يستخدمون مياه من آبار غير مغطاة.

٣١- ويزداد عدد الأسر الضعيفة في منطقة الزلزال، حيث تستضيف هذه المنطقة ٣٦ في المائة من مجموع الأسر الضعيفة. ومع ذلك، فلا يمكن استبعاد أي منطقة من أرمينيا استبعادا كاملا من الحاجة إلى المساعدات الإنسانية. وتتضمن الخريطة الملحقة بهذه الوثيقة التوزيع الجغرافي للمناطق التي تضم أكبر عدد من الأسر الضعيفة.

---

(١) أجرى مسح على أربعة طبقات من السكان (سكان المدن، وسكان الريف، واللاجئون في المدن، واللاجئون في الريف) في شهر مايو/ أيار ١٩٩٨ لمعرفة الأحوال الصحية والتغذوية للنساء والأطفال من المقيمين واللاجئين في أرمينيا. وقد أجري المسح على ٦٢٧ ٢ أسرة، وشمل ٤٣٣ ٣ طفلا دون سن الخامسة، و ٦٤٩ ٢ امرأة في سن الإنجاب (من ١٨ إلى ٤٥ سنة).

تحديد المستفيدين

٣٢- ستتجه تدخلات **البرنامج** أساسا نحو اللاجئين، والنازحين، والمجموعات الضعيفة، مثل اليتامى، والأسر التي بها عدد كبير من الأطفال، والمعوقين، وسكان الموائل المؤقتة، وأصحاب المعاشات، وأصحاب المعاشات غير المتزوجين ممن يعولون أطفالا. وسيولى اهتمام خاص إلى منطقة الزلزال، وفي عام ٢٠٠٠ سيكون عدد أفراد المجموعات التي يستهدفها **البرنامج** قد وصل إلى ١٧٠ ٠٠٠ شخص.

٣٣- استخدم **البرنامج** والمنظمات غير الحكومية مؤشر باروس في مرات عديدة لتحديد المستفيدين من عمليات الإغاثة. فهو نظام دينامي يتم تحديثه باستمرار. ومع مرور الوقت، ستدخل تحسينات على تحديد المستفيدين من خلال التعاون مع مؤشر باروس. ولاشك أن التغذية المرتدة من رصد **البرنامج** لتوزيع مساعدات الإغاثة ستساعد في تحديث قاعدة بيانات نظام باروس. وقد أسفرت المراجعة المستفيضة بنظام باروس في ١٩٩٨ (عن طريق المقارنة بمختلف سجلات الأعمال، وشراء السيارات، واستهلاك الكهرباء، الخ..) عن استبعاد ٩٠ ٠٠٠ أسرة من المساعدات الاجتماعية.

٣٤- سيواصل **البرنامج** استخدامه لنظام باروس في تنفيذ برنامج الإغاثة الموجه، وكآلية لتوزيع الأغذية في الأنشطة التي تنفذ بنظام الغذاء مقابل العمل.

استراتيجية الإنعاش

٣٥- مازال الأمر في حاجة إلى مساعدات **البرنامج**، سواء للإغاثة أو للإنعاش. فاقتصاد أرمينيا لم يقف على قدميه بقدر كاف للتغلب على نتائج الزلزال وتدفق اللاجئين، وليقيم شبكة أمان اجتماعي للمجموعات الضعيفة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأزمة الاقتصادية التي حدثت في روسيا عام ١٩٩٨ أدت إلى نكسة الاقتصاد الأرميني، واتجهت البطالة نحو الزيادة. وسوف تركز جهود الإنعاش على أنشطة زيادة الأمن الغذائي والتغذية في الأسرة. ويدخل ضمن ذلك المساعدات التي تقدم إلى القطاعات الإنتاجية، مثل الزراعة وتصنيع الأغذية. وسوف تستمر نتائج أنشطة الإنعاش في التحسن من خلال التنسيق مع الوكالات الأخرى.

٣٦- وبناء على نتائج بعثة التقدير المشتركة بين الجهات المانحة بقيادة **البرنامج**، التي قامت بزيارة بلاد القوقاز في يناير/كانون الثاني ١٩٩٩، فمن المعتقد أن هناك إمكانية لإنهاء مساعدات الإغاثة والإنعاش خلال ثلاث سنوات. ومع ذلك، فسوف يعاد النظر سنويا في عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش، وسيتقرر إنهاء المساعدات بناء على النتائج التي تتوصل إليها البعثة. وإلى أن يتم ذلك، ينبغي أن تتحمل الحكومة مسؤوليتها المالية سنويا. ولذا يرى **البرنامج** أن تكون مدة عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش سنة واحدة.

الشراكة

٣٧- سيواصل **البرنامج** عمله في ارتباط وثيق مع اللجنة الحكومية المركزية للمساعدات الإنسانية، ووزارة الرعاية الاجتماعية، والوكالات الشقيقة في **منظومة الأمم المتحدة**. وينسق **البرنامج** و**مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** برامجهما الآن لتحديد المستفيدين من مساعدات الإغاثة. وسوف يتوسع **البرنامج** في مشاركته لتشمل **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** و**منظمة اليونيسيف** ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وفي عام ١٩٩٨، تمت صياغة مذكرة

استراتيجية قطرية لتعاون الأمم المتحدة مع أرمينيا في مجال التنمية. وتشكل أنشطة **البرنامج** في مجال الإغاثة والإنعاش جزءا رئيسيا في هذه الاستراتيجية، وعلى الأخص في مجال تحسين مستويات المعيشة، والرعاية الاجتماعية، وخلق فرص عمل. وفي النصف الثاني من عام ١٩٩٩، سيضع فريق الأمم المتحدة القطري لأرمينيا اللمسات الأخيرة في التقدير القطري المشترك، حيث سيعاد النظر في أولويات الاستراتيجية البرامجية لكل وكالة، بما في ذلك **البرنامج** نفسه، مع تنقيح هذه الأولويات، بهدف ضمان المساهمة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية المشتركة.

٣٨- ومن بين الشركاء الدوليين الآخرين، خدمات الإغاثة الكاثوليكية، وصندوق إغاثة الطفولة، وصندوق الاستثمارات الاجتماعية الأرميني، الذي يموله البنك الدولي. ويقوم **البرنامج** بدور حلقة الوصل بين العاملين في مجال المعونة الغذائية، بأن يترأس الاجتماعات الشهرية لتنسيق المعونة الغذائية التي تشجع تبادل المعلومات.

خطة تنفيذ العملية

الأهداف

٣٩- وضعت الأهداف البرامجية عن طريق التشاور مع الحكومة والشركاء الآخرين. والأهداف العامة لمساعدات **البرنامج**، هي:

(أ) تحسين الأوضاع التغذوية للأشخاص الضعفاء، مثل اللاجئين والمشردين في الداخل، مع تركيز خاص على احتياجات النساء والأطفال؛

(ب) تحسين ظروف المعيشة والظروف الصحية للمجموعات الضعيفة اجتماعيا، عن طريق إصلاح البنية الأساسية الاجتماعية؛

(ج) المساعدة في عملية إنعاش الفقراء والجوعى عن طريق إصلاح البنية الأساسية الريفية لتشجيع إنتاج الأغذية والاعتماد على الذات؛

(د) المساهمة في إعاشة اللاجئين وتشجيع التوصل إلى حلول طويلة الأجل.

٤٠- ويقترح **البرنامج** مواصلة اتباع منهج ذو شعبتين وتطوير هذا المنهج في أنشطته البرامجية: بتقديم حصص إغاثة منزلية للفئات الضعيفة اجتماعيا، بما في ذلك مشروع خاص لحفظ أغذية الشتاء للنساء، وحصص إنعاش من خلال الأنشطة التي تنفذ بأسلوب الغذاء مقابل العمل للقادرين على العمل.

النشاط الأول – حصص إغاثة منزلية للفئات الضعيفة اجتماعيا

٤١- تهدف المساعدات الإنسانية التي يقدمها **البرنامج** بمقتضى برنامج حصص الإغاثة المنزلية إلى تحسين الأوضاع التغذوية للأشخاص المعرضين للخطر، مثل اللاجئين والمشردين في الداخل، عن طريق تزويدهم بتغذية تكميلية، تكفي للاحتفاظ بالمتحصل اليومي من السعرات الحرارية، والوقاية من النتائج السلبية لنظم الرعاية الجديدة.

استراتيجية التنفيذ

٤٢- انعدام الأمن الغذائي ظاهرة مزمنة بالنسبة لأغلب المجموعات الضعيفة، رغم أن توافر الأغذية بشكل عام يكون أسوأ خلال شهور الشتاء، بالإضافة إلى أن شهور البرد تحتاج إلى سعرات حرارية إضافية حتى يمكن للإنسان أن يتحمل الظروف المناخية القاسية وعدم وجود تدفئة أو حتى مسكن ملائم. أما في الصيف فإن المحاصيل المحلية تتوافر، وتخفض أسعار الأغذية، وتتاح فرص إضافية للعمل في القطاع الزراعي.

٤٣- واتساقا مع استراتيجية **البرنامج** في إنهاء عنصر أغذية الإغاثة، يقترح **البرنامج** برنامجا للتغذية يستغرق ٢٧٠ يوما في الفترة الواقعة بين شهر يناير/ كانون الثاني ومايو/ أيار ثم من سبتمبر/ أيلول إلى ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٠ لمساعدة أشد الفئات ضعفا في أكثر شهور السنة قسوة. ويصل مجموع المستفيدين من هذا النشاط إلى ١١٠ ٠٠٠ شخص.

٤٤- ورغم أن اللاجئين والمشردين في الداخل مدرجون في قاعدة بيانات نظام باروس، وأن طريقة تحديد المستفيدين قد تم تبسيطها بنفس معايير الضعف التي استخدمت بالنسبة للسكان المقيمين، فإن **البرنامج** يعترف بأن قاعدة البيانات هذه لا تشمل جميع اللاجئين، وبالتالي فإنه سيجنب ١٠ ٠٠٠ حصة غذائية توزع تحت مسؤولية **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**.

٤٥- وكإحدى وسائل الوفاء بالتزامات **البرنامج** تجاه المرأة، سيقدم **البرنامج** مساعدته لنحو ١٥ ٠٠٠ من النساء اللوات يرأسن أسرهن في المناطق المحرومة اقتصاديا، حيث سيزودهن بحصص إضافية من زيوت الطعام والسكر في إطار هذا **البرنامج**، ليقمن بحفظ الخضر والفاكهة لتلبية احتياجات أسرهن من الأغذية في فصل الشتاء.

٤٦- ويواصل نظام مساعدة الأسر الذي بدأ تطبيقه في يناير/ كانون الثاني ١٩٩٩ تحسين عملية توجيه موارد الحكومة المحدودة لدعم المجموعات الضعيفة. ولكن المعايير الجديدة استبعدت بعض الأسر من هذا النظام. ومن الواضح أن الأمر سيستغرق وقتا من الحكومة لمعرفة أوجه القصور والثغرات الموجودة في نظامها لمساعدة الأسر، وسيحتاج الأمر إلى مساعدة **البرنامج** للوقاية من الآثار السلبية لمرحلة الانتقال هذه. ففي بداية عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش، ستشمل المساعدات الغذائية الموجهة التي يقدمها **البرنامج** كل الفئات الضعيفة التي لا تتلقى مساعدات أسرية. وقد وافق **البرنامج** ووزارة الرعاية الاجتماعية على أن يقدم **البرنامج** في البداية مساعداته إلى ١٠٠ ٠٠٠ شخص من بين ١٣٠ ٠٠٠ من المحتاجين الذين لا يدخلون تحت أي نظام للمساعدات الحكومية (أي نظام مساعدات الأسر أو نظام التعويض عن استهلاك الكهرباء). أما في النصف الثاني من فترة العملية، فسيحول **البرنامج** تركيزه إلى هؤلاء الذين يحصلون على مساعدات أسرية محدودة، مثل هؤلاء الذين يعتبرون ضعفاء لأنهم لا يملكون مصادر أخرى للدخل.

٤٧- وستنقل الأغذية التي يوزعها **البرنامج** من مخزن يرفان الذي يديره **البرنامج** إلى منافذ التوزيع، وإلى المحلات الحكومية التي وفرتها وزارة الرعاية الاجتماعية. وستتم عمليات التوزيع النهائي تحت إشراف مراقبين من **البرنامج**، وممثل عن اللاجئين، وممثلين عن المكاتب المحلية لوزارة الرعاية الاجتماعية. وأغلب العاملين في المخازن الحكومية التي تتعامل في أغذية **البرنامج** من النساء.

٤٨- وإزاء العجز الغذائي الذي تعاني منه أرمينيا بشكل عام، ومستوى تسليمات أغذية **البرنامج**، فليس من المنتظر حدوث أي آثار سلبية على الإنتاج أو الأسواق. والأكثر من ذلك، أن المعونة الغذائية التي يقدمها **البرنامج** موجهة بأكملها نحو أشد الفئات ضعفا ممن ليس لديهم سوى قوة شرائية ضعيفة للغاية.

ترتيبات الشراكة

٤٩- أثناء فترة عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش، سيقوم **البرنامج** بتوزيع الأغذية مباشرة على المستفيدين. وسيتم إعداد خطط التوزيع بالتشاور الوثيق مع اللجنة المركزية للمساعدات الإنسانية ووزارة الرعاية الاجتماعية و**مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**. وسيتم إعداد التعليمات بشأن شروط كل دورة من دورات توزيع الأغذية بواسطة **البرنامج** ووزارة الرعاية الاجتماعية، ثم توقيعهما عليها.

٥٠- ودعما لسياسة إدماج اللاجئين في المجتمع المحلي (يتم الحصول على معلومات عن اللاجئين المحتاجين إلى المساعدات، وعددهم، عن طريق **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**) يعمل **البرنامج** و**المفوضية** معا على الابتعاد عن آليات التوزيع المنفصلة للاجئين، وإدماجهم في نظم الرعاية العامة. وسوف تستمر هذه الجهود في عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش، بهدف نهائي هو وضع نهاية للبرامج المنفصلة لتغذية اللاجئين.

٥١- نفذ **البرنامج** – بالتعاون مع **منظمة اليونيسيف** ولجنة البروتوستانت المتحدة للإغاثة – مشروع تجريبي لمدة ستة أشهر موجه نحو ١ ٦٥٥ امرأة ضعيفة في سن الإنجاب يكون مؤشر كتلة الجسم عندها منخفضا، وذلك في الفترة من مارس/ آذار إلى أغسطس/ آب ١٩٩٩، في منطقة فايتدزور وقد اختيرت هذه المنطقة على أساس نتائج المسح الوطني للتغذية الذي أجرته **منظمة اليونيسيف** في عام ١٩٩٨ وشارك **البرنامج** في تمويله. ونفذ هذا المشروع التجريبي كجزء من برنامج توزيع حصص الإغاثة المنزلية، حيث وزع ٤٦٠ طنا من الأغذية (دقيق قمح وزيوت نباتية وأسماك معلبة) كحصص أسرية. وتجري الآن مراجعة نتائج وآثار هذا المشروع، بهدف تنقيح طريقة تحديد المستفيدين، ومعرفة إمكانيات مواصلة التعاون مع **منظمة اليونيسيف** في هذا القطاع.

النشاط الثاني – الغذاء مقابل العمل

٥٢- تعتبر البطالة – كما سبق أن أوضحنا – السبب الرئيسي وراء الفقر، وهي في تصاعد مستمر مع عودة الأرمنيين الذين كانوا يعملون من قبل في بلدان رابطة الدول المستقلة. وفي نفس الوقت، فإن أغلب الفئات الضعيفة لا تتمتع بحياة صحية. وسوف يكون الهدف العام من عمليات الإنعاش عن طريق الغذاء مقابل العمل، هو النهوض بالأمن الغذائي الأسري بالنسبة لعدد كبير من المستفيدين في المدى القصير والمتوسط، وتكوين أصول مشتركة، وتحسين إنتاج الأغذية والظروف الصحية والمعيشية.

٥٣- إن أسلوب الغذاء مقابل العمل يتيح فرصة للعمل، ويساهم بقدر كبير في تلبية الاحتياجات الفورية من الأغذية للمشاركين فيه، في نفس الوقت الذي يحسن فيه من ظروف معيشتهم وأمنهم الغذائي في المدى البعيد. وسوف يتم ذلك بشكل أساسي من خلال:

(أ) إصلاح البنية الأساسية الاجتماعية:

إصلاح أو إقامة شبكات مياه الشرب/ الصرف؛

إصلاح أو إقامة المساكن (للاجئين وضحايا الزلزال أيضا)؛

إصلاح أو إنشاء المباني العامة (المدارس والعيادات الصحية ودور الحضانة)؛

إصلاح المناطق العامة في المدن.

(ب) إصلاح البنية الأساسية الريفية/ مشروعات توليد الدخول:

شق وإصلاح قنوات الري وتركيب أنابيب المياه؛

إصلاح أو إقامة الأراضي الزراعية والبساتين والزراعة المختلطة بالغابات وحقول الكروم؛

إقامة مرافق للصناعات الغذائية.

استراتيجية التنفيذ

٥٤- سيواصل **البرنامج** استفادته من الخبرات المكتسبة حتى الآن في تنفيذه لأسلوب الغذاء مقابل العمل من أجل تحقيق الإنعاش. وقد ثبت فعالية أسلوب الغذاء مقابل العمل كوسيلة للإنعاش في أرمينيا بفضل بعثة التقدير المستقلة(١) في خريف عام ١٩٩٧.

٥٥- وقد تبين أن أسلوب الغذاء مقابل العمل هو وسيلة مناسبة للانتقال من توزيع الأغذية مجانا إلى التنمية، مع فرصة كبيرة لبرامج جديدة. وقد ساهم هذا الأسلوب مساهمة ملموسة في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمشتركين فيه، في نفس الوقت الذي ساعد فيه السلطات على اتخاذ مبادرات لحل المشكلات على المستوى المحلي.

٥٦- ستنفذ طريقة الغذاء مقابل العمل كمشروع يحدد أهدافه بنفسه. فطبيعة المزايا التي يوفرها هذا النظام تقوم بعمل أداة توجيهية. فالمستفيدون لن يختاروا طبقا لأي معايير محددة، وهو ما يلغي المصروفات الإدارية. كما أن مستوى الأجور سيظل دون المستوى الذي يجذب الباحثين عن العمل من أسواق العمل المعتادة.

٥٧- وبقدر الإمكان، ستكون مشروعات الغذاء مقابل العمل التي يتم اختيارها:

قائمة على المجتمع المحلي؛

تخلق فرصا للعمل؛

تشمل أعدادا كبيرة من المستفيدين بصورة غير مباشرة (أي أن تحقق المصلحة العامة)؛

أن تصل إلى أشد الناس احتياجا من ذوي القدرة الشرائية الضعيفة وذوي الخبرات المحدودة للتسويق؛

أن تشجع مشاركة النساء، بافتراض أن ٢٥ في المائة أو أكثر سيكن من النساء (تمثل المرأة أكبر فئة من العاطلين بين السكان، وهي مع أطفالها، أشد الفئات تضررا من الفقر والجوع).

٥٨- وينوي **البرنامج** مواصلة زيادة جهوده في مجال أنشطة الغذاء مقابل العمل التي أدرجت في عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش عن الفترة من يوليو/ تموز إلى ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٩، بأن يشرك ٦٠ ٠٠٠ مستفيد مقابل ٤٠ ٠٠٠ مستفيد في النصف الأول من عام ١٩٩٩.

٥٩- صممت أنشطة التعمير في **البرنامج** على أساس الخبرات المكتسبة أثناء المرحلة التجريبية من تنفيذ الأنشطة بأسلوب الغذاء مقابل العمل عام ١٩٩٥/١٩٩٦، ونتائج الحلقة الدراسية العملية عن أسلوب الغذاء مقابل العمل التي مولها **البرنامج** في مدينة ديليشان في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٦، بمشاركة ممثلي الحكومة والمنظمات غير

(١) في شهر سبتمبر/ أيلول ١٩٩٧ قامت بعثة تقييم مستقلة أوفدتها الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون بعمل استعراض شامل لأنشطة الغذاء مقابل العمل في عام ١٩٩٧.

الحكومية. وقد ترسخ هذا المنهج بفعل حلقات دراسية عملية سنوية، وأصبح – ضمن جملة أمور أخرى – طريقا **لبرنامج الأغذية العالمي** للتأكد من أن أنشطة الغذاء مقابل العمل تساير أهداف الحكومة من أجل الإنعاش.

٦٠- قام موظفو **البرنامج** في المرحلة المبدئية بتحديد الأنشطة. ومع التغيير الذي طرأ على الدور السابق للحكومة المركزية، أصبحت السلطات المحلية تتحمل مسؤوليات متزايدة عن إنعاش المناطق الخاضعة لها، وهي التي تقوم بتحديد المشروعات بنفسها. وبناء على ذلك، فإن مشروعات الغذاء مقابل العمل ستنفذ في أغلبها بواسطة السلطات المحلية، بما فيها مجالس المدينة/ القرية، التي ثبت أنها شريك مناسب، قادر على تحديد الأنشطة التي تخدم المصلحة العامة، وقادر على توفير الخبرة التقنية اللازمة، وتعبئة موارد/ مواد إضافية، والإشراف على الأعمال في مواقعها. فالسلطات المحلية تملك قدرات مناسبة لكتابة التقارير، وهو الأمر الذي يزداد سهولة بفعل الإجراءات المبسطة لكتابة التقارير عن مشروعات الغذاء مقابل العمل.

٦١- ويعتمد الشركاء المنفذون على هيكل لا مركزي داخل المجتمع المحلي، مثل لجان المساكن والجوار لإبلاغهم بأشد الناس احتياجا إلى فرص الغذاء مقابل العمل. وتساعد إدارات الخدمات الاجتماعية ومراكز التوظيف، بتقديم معلومات إلى المترددين عليها، والمشاركون المحتملون في أنشطة الغذاء مقابل العمل. وتحصل عملية نشر المعلومات على دعم من الإعلانات التي تذاع من المذياع والتلفاز وملصقات مصممة خصيصا لهذا الغرض، بما في ذلك معلومات عن مفهوم الغذاء مقابل العمل وفوائده، تلصق على المباني العامة وفي مواقع المشروعات.

٦٢- تشير متابعة **البرنامج** للاستخدامات النهائية، إلى أن الإنفاق على الأغذية يستهلك ما بين ٧٠ – ٨٠ في المائة من مجموع إنفاق الأسرة. أما مجموع التكاليف التي تحملها **البرنامج** لتسليم الأغذية إلى المستفيدين من مشروعات الغذاء مقابل العمل فهو أقل بكثير من أسعار الأغذية في الأسواق. وبالتالي فإن المساعدة الغذائية باعتبارها معونة عينية لها ميزة واضحة عن النقد في تحسين الأمن الغذائي للمشاركين في هذه المشروعات. كما أن الغذاء كأجر مقابل العمل يقلل مخاطر سوء استخدام الموارد المخصصة، ويساهم في توزيع الدخل بصورة أكثر عدالة على جميع أفراد الأسرة.

٦٣- وتبين من تحليل مشروعات **البرنامج** التي تنفذ بأسلوب الغذاء مقابل العمل، وهو التحليل الذي أجرى في عام ١٩٩٨، أن ٢٩ في المائة من المشتركين في هذه المشروعات كانوا من النساء. وفي عام ١٩٩٩، سيكون هناك تركيز على حصول المرأة على حصص الغذاء مقابل العمل على زيادة مشاركتها في تنفيذ هذه المشروعات، بل وأيضا على ضمان أن يكون لها كلمة في صناعة القرار وفي تصميم المشروعات. وتحقيقا لهذا الهدف، يقوم **البرنامج** الآن بتنفيذ مشروع ممول من صندوق أنشطة قضايا الجنسين. ونقطة البداية في استراتيجية تمايز الجنسين في مشروعات الغذاء مقابل العمل هي تحديد احتياجات النساء خارج مجالات الأولوية الحالية لمشروعات الغذاء مقابل العمل في أرمينيا.

٦٤- وإزاء العجز الغذائي بشكل عام في أرمينيا، وحجم برامج **برنامج الأغذية العالمي** ذات الصلة في هذا المجال، فمن غير المحتمل أن يكون هناك أي تأثير سلبي على الإنتاج أو الأسواق. ومع انخفاض التعويض الذي يمثله مستوى هذه البرامج، فإن مشروعات الغذاء مقابل العمل لن تتنافس مع أسواق العمل الرسمية أو غير الرسمية.

٦٥- لاشك أن نقص الطاقة الأخير تسبب في تدهور البيئة بما أدى إليه من قطع الأشجار بالجملة. وأصبحت أرمينيا أكثر عرضة للكوارث الطبيعية المرتبطة بالتآكل، حيث أصبح انهيار الأراضي أكثر سهولة بفعل طبوغرافيتها الجبلية. وقد عولج الجزء الأكبر من هذه المشكلات عن طريق عدة تدخلات لإعادة التشجير بأسلوب الغذاء مقابل العمل.

٦٦- وبعد أن تم تغطية أغلب المناطق الخطيرة، تحول التركيز في غرس الأشجار بأسلوب الغذاء مقابل العمل إلى المشروعات الحرجية المتصلة ببرامج القطاع الاجتماعي (إعادة تعمير المناطق الحضرية) وفئة المشروعات المولدة للدخل (إقامة بساتين أو غابات لحطب الوقود).

٦٧- ولم تظهر حتى الآن أي آثار سلبية على البيئة بسبب مشروعات الغذاء مقابل العمل. بل على العكس، فإن إعادة استخدام الأنابيب التي كانت موجودة منذ العهد السوفييتي، واستخدام مواد بناء من المباني المدمرة في مشروعات الغذاء مقابل العمل، ساهم في المحافظة على البيئة.

ترتيبات المشاركة

٦٨- بالنسبة لمشروعات الغذاء مقابل العمل، سيستمر **البرنامج** في الاعتماد على ترتيبات المشاركة الموجودة بالفعل، والتي تعمل بصورة طيبة مع السلطات المحلية.

٦٩- إدارة العمال والتوظيف في وزارة الرعاية الاجتماعية هي المسؤولة عن تسجيل العاطلين من خلال مراكز التشغيل المحلية التابعة لها. وفي عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش هذه، يسعى **البرنامج** إلى زيادة التعاون مع هذه الإدارة لضمان إتاحة الفرصة للمشاركة في أنشطة الغذاء مقابل العمل أمام المسجلين رسميا في هذه الإدارة، ما لم تكن أمامهم فرص أخرى للعمل.

٧٠- لاشك أن أنشطة إعادة التعمير تحتاج إلى مدخلات، أي بنود غير غذائية لاستكمال الموارد الغذائية. ويواجه **البرنامج** هذه الاحتياجات باستخدام تكاليف التشغيل المباشرة الأخرى. ولكن نظرا لضخامة الاحتياجات من البنود غير الغذائية بالنسبة لعدد كبير من المشروعات، فإن الجهات النظيرة/ المجتمعات المحلية التي تقترح مشروعات الغذاء مقابل العمل مطالبة بالمساهمة بالمواد والإمدادات والمساعدات الفنية. وقد ثبت نجاح هذه المدخلات، إذ أنها تحسن أداء المشروع عن طريق زيادة الإحساس بملكية المشروع.

٧١- لاشك أن توافر البنود غير الغذائية بصورة محدودة قد يمثل عقبة في طريق تنفيذ مشروعات الغذاء مقابل العمل. وتضافر القوى مع الوكالات الشقيقة وأهم المنظمات غير الحكومية يمكن أن يزيد من القدرة على استخدام الموارد. فقد كان أداء المشروعات التي حصلت على أغذية **البرنامج** وقام الشركاء بتمويل تكاليف البنود غير الغذائية، أداء رائعا.

٧٢- سيواصل **البرنامج** استكشاف إمكانيات المشاركة مع الوكالات الشقيقة، وعلى الأخص **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** و**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، وإن كان سيزيد في نفس الوقت من تعاونه مع المنظمات الأخرى، سعيا وراء أكبر قدر من التكامل في استخدام الموارد. وقد تم توقيع مذكرتي تفاهم محليتين مع خدمات الإغاثة الكاثوليكية وصندوق إغاثة الطفولة، كما تدور مفاوضات مع **البنك الدولي** لإقامة مشاركة مع صندوق الاستثمارات الاجتماعية في أرمينيا، الذي من المقرر أن تبدأ المرحلة الثانية منه في بداية عام ٢٠٠٠.

٧٣- ومساهمة من **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** في الأنشطة المشتركة لمشروعات الغذاء مقابل العمل التي تلبي احتياجات اللاجئين، فقد خصصت **المفوضية** مبلغا للبنود غير الغذائية في عام ١٩٩٩.

بناء القدرات

٧٤- تم تشكيل فريق من الموظفين ذوي الخبرة خلال السنوات الخمس الماضية. وتسمح التغطية الجغرافية – مع وجود مكتب قطري في يريفان ومكتب فرعي في فانادزور، لموظفي المكتب بأن يقوموا بعمليات تقدير مستمرة وفعالة

للاحتياجات، وأن يقوموا بزيارات للمتابعة، مع تنسيق العمليات مع الشركاء على المستوى المحلي. ومن المتوقع تعزيز مهارات المسؤولين عن التدريب المتصل بعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش، على أساس إقليمي مع المكاتب القطرية الموجودة في جورجيا وأذربيجان.

٧٥- زادت قدرة الشركاء على التنفيذ على المستوى المحلي، عن طريق أنشطة الغذاء مقابل العمل والتدريب في الحلقات الدراسية العملية لهذه الأنشطة. وسوف تستمر هذه الجهود في عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش الحالية.

٧٦- ويرى **البرنامج** أن العمل مع اللجنة المركزية للمساعدات الإنسانية ومع وزارة الرعاية الاجتماعية، مشاركا في خبراتهما في تحديد المستفيدين، وتصميم المشروعات ومتابعتها، يساهم في بناء القدرات داخل حكومة أرمينيا. كما أن دعم **البرنامج** واستخدامه لنظام باروس يساعد في إرساء أساس لنظام الرعاية الاجتماعية في المستقبل. والدليل على ذلك، النظام الجديد لمساعدة الأسرة.

الرصد والتقييم

حصص الإغاثة المنزلية

٧٧- أثناء المراحل السابقة لعمليات الطوارئ التي نفذها **البرنامج**، أقام **البرنامج** هيكلا للرصد الشامل لتوزيع السلع. وسوف يتم تعزيز هذا الهيكل في العملية المقترحة للإغاثة الممتدة والإنعاش.

٧٨- سيقوم الراصدون في **البرنامج** بزيارات ميدانية منتظمة للتحقق من المعلومات وجمعها عن حركة السلع. وستتم عملية الرصد أثناء التوزيع الفعلي، ومن خلال مسوحات على مستوى الأسرة، أي رصد الاستخدام النهائي من خلال عقد لقاءات مع الأفراد المستفيدين بهدف تحسين طرق تحديد المستفيدين، وقياس الإنجازات التي تحققت. ولاشك أن وجود تسعة نساء من بين ١١ راصدا، قد ساهم في عملية رصد فعالة لحالة الأغذية في الأسرة.

٧٩- وسيقوم الراصدون أثناء زياراتهم المعتادة لإقامة نقاط تسليم ومنافذ توزيع، باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة من فورهم. كما سيقومون بتسجيل أرصدة المخزونات وإعادة تخصيصها إلى الأنشطة الأخرى. وستشترك **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** في عملية رصد توزيع الأغذية على اللاجئين.

٨٠- في عام ١٩٩٨، قام **البرنامج** بعملية مراجعة شاملة لنظام الرصد. فمن أجل قاعدة صلبة لرصد أنشطة عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش، أدخل **البرنامج** أشكالا جديدة موحدة لجمع البيانات ونظاما لاستخدام الحاسوب في إدخال البيانات وتحليلها. ومن بين البيانات التي تم جمعها: حجم الأسرة وتركيبها، والفئة (مقيمة/ لاجئة/ مشردة)، وعدد الأطفال دون الخامسة، والأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين السادسة والسادسة عشرة، وفرص العمل، ودقة الحصص المسلمة، واستخدام الحصص (استهلاكها أو بيعها أو استبدالها)، والاستهلاك الشهري من الأغذية، والإنفاق الشهري على الطعام، ودخل الأسرة، ومتوسط إنتاج الأغذية، ونوع المساعدات المفضلة.

الغذاء مقابل العمل

٨١- بالإضافة إلى المقابلات التي يجريها **البرنامج** مع المستفيدين، فإن نظام الرصد في مشروعات الغذاء مقابل العمل سيشمل زيارات إلى مواقع المشروعات قبل التنفيذ وأثناءه وبعده، بهدف ضمان تحقيق الأهداف الفنية للمشروعات،

ومراقبة أوضاع السلع، بما في ذلك أرصدتها. أما البيانات السنوية (مثل حجم الأعمال، وعدد أيام العمل، وعدد المشاركين بحسب الجنسين، والفوائد المباشرة/ غير المباشرة العائدة على المجتمع المحلي، والمشكلات القائمة وحلولها) فسوف تجمع عن طريق الشركاء المنفذين ويتم التحقق منها أثناء زيارات الرصد. سوف تكون نتائج الرصد هي الأساس في وضع مخرجات **البرنامج**، وتقييم أداء الشركاء المنفذين، وبالتالي تحسين عملية صناعة القرار فيما يتعلق بالمشروعات الجديدة.

استراتيجية إنهاء المساعدات

٨٢- فور انتهاء حالة الطوارئ، دخلت أرمينيا في فترة إنعاش انتقالية. وكجزء من استراتيجية **البرنامج**، فإنه سوف يزيد من جهوده في مجال التعمير عن طريق التدخل بمشروعات الغذاء مقابل العمل التي تستند إلى المجتمع المحلي، والتي ستسمح بإنهاء مساعدات الإغاثة تدريجيا. إذ ستقتصر مساعدات الإغاثة على هؤلاء الذين لا يستطيعون المشاركة في أنشطة مولدة للدخل. وسوف يشارك القادرون جسمانيا من العاطلين أو الذين يعانون من البطالة الجزئية في مشروعات الغذاء مقابل العمل، لسد الحد الأدنى من احتياجاتهم الغذائية، مع المساهمة في نفس الوقت في زيادة إنتاج الأغذية، وإقامة البنيات الأساسية، وتنمية المجتمع المحلي.

٨٣- واستنادا إلى الافتراض القائل بأن النمو الاقتصادي في أرمينيا سيستمر في التحسين، وسيستطيع توفير شبكة أمان اجتماعية أساسية للفئات الضعيفة، يتوقع **البرنامج** إنهاء أنشطته تماما في أرمينيا بحلول عام ٢٠٠٢، من خلال تخفيض مساعداته تدريجيا. ويبين الجدول (١) أدناه عرضا عاما لإنهاء المساعدات.

الجدول (١) إنهاء مساعدات الإغاثة والإنعاش في ٢٠٠٠-٢٠٠١

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
عدد المستفيدين من الحصص المنزلية	١١٠ ٠٠٠	٧٠ ٠٠٠	٤٠ ٠٠٠
عدد المستفيدين من مشروعات الغذاء مقابل العمل	٦٠ ٠٠٠	٦٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠
المجموع	١٧٠ ٠٠٠	١٣٠ ٠٠٠	٩٠ ٠٠٠

تقدير المخاطر

٨٤- إن الاستقرار النسبي فيما يتعلق بالنزاع الدائر حول إقليم ناغورنو كاراباخ لا يمكن أن يؤخذ على محمل الجد، ويتضح هذا من الاشتباكات المتفرقة على طول الحدود بين أرمينيا وأذربيجان. ومع عدم حل هذه المشكلة حلا كاملا، سوف يتصاعد الموقف إلى صراع حاد. كما أن وجود أرمينيا في منطقة معرضة بشدة للزلازل، وحدوث زلازل ضعيفة باستمرار، يجعل حدوث الكوارث الطبيعية احتمالا كبيرا.

٨٥- وسيكون لدعم الجهات المانحة لهذه العملية أهمية بالغة في ضمان موارد كافية لتنفيذ الأنشطة الواردة في عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش.

٨٦- ومع زيادة التركيز على الأنشطة الإنمائية، قد تتغير أدوار اللجنة المركزية للمساعدات الإنسانية ووزارة الرعاية الاجتماعية. فأي تغيير في الهياكل الحكومية قد يؤدي إلى تغييرات في أولويات الأمن الغذائي، الأمر الذي قد يعوق تنفيذ البرنامج الذي وضعه **برنامج الأغذية العالمي**.

٨٧- تجري الآن خصخصة المحلات الحكومية التي يعتمد عليها **برنامج الأغذية العالمي** في عملية التوزيع. وقد تقل المساعدات التي يحصل عليها **البرنامج** في عملية التوزيع من السلطات المحلية مستقبلا، وهو ما قد يؤدي إلى زيادة تكاليف النقل البري والتخزين والمناولة، وتكاليف الدعم المباشر.

الاحتياجات

٨٨- تلخص الجداول الموجودة في الملاحق الاحتياجات من المعونة الغذائية والموظفين والبنود غير الغذائية، والمساعدات الفنية اللازمة لتنفيذ عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش لمدة ١٢ شهرا.

٨٩- تصل التكاليف الإجمالية لهذه العملية إلى ١١٥ ٩٧١ ٩ دولارا، تشمل تكاليف الأغذية (٨٨٠ ٢٣٤ ٥ دولارا) والنقل الخارجي (٢٧٠ ٩١٥ ١ دولارا) وتكاليف النقل البري والتخزين والمناولة (٢٢٨ ٣٨٢ ١ دولارا) وتكاليف الدعم المباشر (٧٢٠ ٥٩٧ دولارا)، وتكاليف الدعم غير المباشر (٠١٧ ٦٦١ دولارا)، وتكاليف التشغيل المباشرة الأخرى (٠٠٠ ١٨٠ دولار).

الاحتياجات من الأغذية

٩٠- يقترح **البرنامج** استخدام أغذية سائبة في جوالات من دقيق القمح والسكر زنة ٥٠ كيلو غراما، وزيوت نباتية عبوة ٥ لترات، لكي يسهل مناولتها. ولاشك أن العدد المحدود من السلع الأساسية سيساعد في تخفيض التكاليف وتقليل مخاطر تحويلها. ويبين الجدول ٢ الاحتياجات من الأغذية. وقد أدخل ٠٠٠ ١٥ مستفيد من مشروع حفظ أغذية الشتاء في الجدول التالي ضمن العدد الكلي للمستفيدين الذين يحصلون على حصة منزلية، وإن كانوا مقيدين بصورة منفصلة، حيث يمثلون الأسر التي ترأسها نساء والتي تتلقى مساعدات إضافية.

الجدول ٢- الاحتياجات من الأغذية للفترة ٢٠٠٠/١/١ – ٢٠٠٠/١٢/٣١

الأنشطة	عدد المستفيدين	المدة (بالأيام)	دقيق القمح	زيوت نباتية	السكر	المجموع (بالأطنان)
حصص منزلية	١١٠ ٠٠٠	٢٧٠	٥ ٩٤٠	٧٤٣	-	٦ ٦٨٣
غذاء مقابل عمل	٦٠ ٠٠٠	٩٠	١٠ ٨٠٠	١ ٤٩٠	٢٧٠	١٢ ٥٦٠
مشروعات حفظ أغذية الشتاء[١]	١٥ ٠٠٠	-	-	٧٥	١٥٠	٢٢٥
الاحتياجات بالأطنان			١٦ ٧٤٠	٢ ٣٠٨	٤٢٠	١٩ ٤٦٨

(١) مساعدة لمرة واحدة، موجهة إلى نفس المستفيدين من الحصص المنزلية.

٩١- حيث أن المستفيدين من **البرنامج** يمكنهم الحصول على أطعمة أخرى، فإن المساعدة هنا هي مساعدات تكميلية، تقدم كحصص منزلية جافة من دقيق القمح والزيوت النباتية. وقد تحددت تشكيلة أغذية **البرنامج** مع مراعاة عادات السكان المحليين في استهلاك الأطعمة، ومدى توافر سلع أساسية معينة. فقد أوضح المستفيدون أنهم لا يستطيعون استخدام كمية كبيرة من حطب الوقود أو الكهرباء في عمليات الطهي. ولذا لم تدرج البقول ضمن تشكيلة الأغذية. وبناء على النتائج التي توصل إليها مسح التغذية الذي شاركت فيه **منظمة اليونيسيف** و**مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** و**البرنامج**، ينبغي إضافة عنصر الحديد إلى دقيق القمح.

٩٢- وضمانا لتنفيذ **البرنامج** صغير الحجم للغذاء مقابل العمل بطريقة تحقق الفعالية الاقتصادية، ستقدم حصة موحدة من ثلاثة سلع، هي بشكل عام دقيق القمح والزيوت النباتية والسكر، مقابل يوم عمل يستمر ثمانية ساعات. وفي الحسابات المتعلقة بأنشطة الغذاء مقابل العمل، سيعتبر حجم الأسرة في المتوسط هو ٤,٣ فرد. وقيمة الحصة الأسرية اليومية تعادل في المتوسط ١,١١ دولار تقريبا، والحد الأدنى للأجر اليومي هو دولار واحد تقريبا. ويبين الجدولان ٣ و٤ أدناه القيمة الغذائية للحصة الفردية والأسرية.

الجدول ٣- القيمة الغذائية للحصة اليومية للفرد من أغذية الإغاثة

السلعة	وزن الحصة (بالغرام)	بروتين (بالغرام)	دهون	سعرات حرارية
دقيق القمح	٢٠٠	٢٥	٣	٧٠٠
زيوت نباتية	٢٥	-	٢٥	٢٢١
المجموع	**٢٢٥**	**٢٥**	**٢٨**	**٩٢١**

الجدول ٤- القيمة الغذائية للحصة اليومية للأسرة من مشروعات الغذاء مقابل العمل

السلعة	وزن الحصة (بالغرام)	بروتين (بالغرام)	دهون	سعرات حرارية
دقيق القمح	٢ ٠٠٠	٢٤٦	٣٠	٧ ٠٠٠
زيوت نباتية	٢٦٧	-	٢٦٧	٢ ٤٤٣
السكر	٥٠	-	-	٢٠٠
المجموع	**٢ ٣٢٦**	**٣٤٦**	**٣٠٦**	**٩ ٦٤٣**

الاحتياجات من الموظفين

٩٣- إن الانتقال من توزيع أغذية الإغاثة إلى الأنشطة كثيفة العمالة للغذاء مقابل العمل، يتطلب عددا كبيرا من الموظفين، وعلى الأخص في عمليات الرصد. وقد أدرجت تكاليف اثنين من الموظفين المحليين الإضافيين للقيام بعملية الرصد، ضمن احتياجات تكاليف الدعم المباشر.

٩٤- واعترافا من **البرنامج** بضرورة تعزيز أعمال الرصد في أنشطة الغذاء مقابل العمل، ينوي **البرنامج** زيادة عدد الراصدين ممن لهم خبرة فنية. ومع ذلك، فإن **البرنامج** يفكر أيضا في التعاقد مع خدمات خارجية. فهناك منظمة محلية غير حكومية هي "منظمة المتطوعين في خدمة الزراعة الأرمينية" لديها مجموعة كبيرة من الخبراء المحليين يصلحون لمجالات التدخل المقترحة في مشروعات الغذاء مقابل العمل. وينوي **البرنامج** الاستفادة من خبرة هؤلاء في تقدير المشروع باستمرار والتقييم الفني للمشروعات الفردية. وقد أدرجت تكاليف هذه الأنشطة ضمن تكاليف الدعم المباشر (انظر الملحق). والمعتقد أن هذا النهج يحقق الفعالية الاقتصادية ودعم بناء القدرات المحلية في آن واحد.

٩٥- هناك موظف دولي واحد يدير المكتب القطري في الوقت الحاضر. ومع الزيادة المستمرة في حجم العمل، ينوي المكتب القطري تعيين اثنين آخرين من الموظفين الدوليين، أحدهما مسؤول **البرنامج** والآخر من الموظفين المهنيين المبتدئين، لتعزيز إدارة **البرنامج** بشكل عام.

البنود غير الغذائية

٩٦- إن نجاح مشروعات الغذاء مقابل العمل يعتمد على توافر الموارد المالية (١٨٠ ٠٠٠ دولار تقريبا) لشراء البنود غير الغذائية، مثل أدوات ومواد البناء (مطارق، وجواريف، ورفوف، ومعاول حفر، وأسمنت، وبطاريات كهربائية، وأسلاك شائكة، وألواح للسقف، وأغطية للأرض، وغيرها) لاستكمال الموارد الغذائية. ويلبي البرنامج هذه الاحتياجات من تكاليف التشغيل المباشرة الأخرى.

المساعدات الفنية

٩٧- ستدار مشروعات الغذاء مقابل العمل بواسطة الشركاء التنفيذيين (أي السلطات المحلية، ومجالس القرى/ المدن)، التي تقدم عادة خبيرا فنيا عن طريق إداراتها المتخصصة (جمعيات المنتفعين بالمياه، والبلديات المحلية، وأقسام الخدمات العامة/ التعليمية/ الصحية/ المجالس المحلية) للإشراف على المشروعات. والخبراء متوافرون بالفعل، حيث أن فرص العمل محدودة للغاية. وفي الحالات الأخرى، ستقدم المساعدات الفنية بواسطة مختلف المنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية مثل صندوق إغاثة الطفولة، و**الصندوق الدولي للتنمية الزراعية**، والوكالات الشقيقة في **منظومة الأمم المتحدة**، بالإضافة إلى الوكالات الحكومية مثل Hayantar (الغابات).

٩٨- وإزاء التوسع المقترح في مشروعات الغذاء مقابل العمل، فقد أبرم **البرنامج** اتفاقا مع إحدى المنظمات غير الحكومية، وهي "المتطوعون للمساعدات التعاونية فيما وراء البحار"، وشريكتها المحلية الأخرى وهي "المتطوعون لخدمة الزراعية الأرمينية" للقيام بتقييم فني متعمق للتدخلات السابقة في مشروعات الغذاء مقابل العمل عام ١٩٩٩. وستشمل نتائج التقييم التوصيات الخاصة بأنسب أنواع المشروعات، وحجم المشروع، ومعايير العمل. وسوف تستخدم هذه النتائج في اختيار أنشطة الغذاء مقابل العمل ورصدها، بهدف تحسين الأداء الفني لعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش. وسوف تزيد معارف القائمين بعملية الرصد، كما سيتحسن رصد الأداء نفسه بفضل معايير العمل الواضحة.

ترتيبات النقل والإمداد العامة

٩٩- في المراحل الأولى لعملية الطوارئ، كان **البرنامج** ينفذ توزيع الحصص المنزلية عن طريق المنظمات الدولية غير الحكومية. ولكن توزيع الأغذية بصورة مباشرة (أي بنقلها إلى نقط التوزيع الأخيرة) الذي نفذه المكتب القطري في أبريل/ نيسان ١٩٩٦، أدى إلى تخفيض كبير في التكاليف. كما أن توقيع اتفاقية موحدة طويلة الأجل مع عدد معين

من أصحاب الشاحنات الخاصة، سمح للبرنامج بأن يضمن أدنى أسعار ممكنة للنقل الداخلي. فقد انخفضت تكاليف النقل الداخلي والتخزين والمناولة بستة أو سبعة دولارات للطن، أي بنسبة تقرب من ٢٠ في المائة، مقابل التوزيع عن طريق المنظمات غير الحكومية الشريكة. كما تحسين الإشراف التشغيلي ومواعيد التسليم إلى نقط التوزيع الأمامية بنسبة تصل إلى ٥٠ في المائة. وينوي **البرنامج** الاستمرار في هذا الأسلوب في عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش.

١٠٠- ستشترى أغذية **البرنامج** من أوروبا والولايات المتحدة، ثم تنقل إلى مينائي جورجيا على البحر الأسود وهما ميناء بوتي وميناء باتوني، لتنقل من هناك بالسكك الحديدية إلى مخازن **البرنامج** في يريفان بارمينيا.

١٠١- ومن مخازن يريفان، سيرتب **البرنامج** نقل سلعه بالشاحنات المستأجرة إلى المحال الحكومية للتوزيع النهائي ضمن برنامج الإغاثة، وإلى مرافق التخزين التي يوفرها الشركاء المنفذون لاستخدامها في أنشطة الغذاء مقابل العمل.

١٠٢- وستساهم إحدى نقاط التسليم الأمامية في يريفان، التي يديرها **البرنامج** والتي تقع في مركز استراتيجي في قلب أرمينيا، في تحقيق الفعالية الاقتصادية للعملية. فسوف تقدم الحكومة مخزن يريفان مجانا. وسيتم توزيع سلع الإغاثة في نفس الوقت الذي تجري فيه أنشطة الغذاء مقابل العمل، سعيا وراء مزيد من تخفيض التكاليف.

توصية المديرة التنفيذية

١٠٣- توصي المديرة التنفيذية **المجلس التنفيذي** بإجازة عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش، في حدود الميزانية المفصلة في الملحقين الأول والثاني.

الملحق الأول

تفاصيل تكاليف المشروع

	الكمية (بالأطنان)	متوسط تكلفة الطن	القيمة (بالدولارات)
التكاليف التي يتحملها البرنامج			
أ تكاليف التشغيل المباشرة			
السلع[1]			
دقيق القمح	١٦ ٧٤٠	١٩٧	٣ ٢٩٦ ٢٨٠
زيوت نباتية	٢ ٣٠٨	٧٨٩	١ ٨٢١ ٠٠٠
السكر	٤٢٠	٢٨٠	١١٧ ٦٠٠
مجموع السلع	١٩ ٤٦٨		**٥ ٢٣٤ ٨٨٠**
النقل الخارجي		**٩٨,٣٨**	**١ ٩١٥ ٢٧٠**
النقل البري		٤١	٧٩٨ ١٨٨
النقل الداخلي والتخزين والمناولة		٣٠	٥٨٤ ٠٤٠
مجموع النقل البري والتخزين والمناولة		٧١	**١ ٣٨٢ ٢٢٨**
تكاليف التشغيل المباشرة الأخرى		١٨٠ ٠٠٠	**١٨٠ ٠٠٠**
مجموع التكاليف المباشرة			**٨ ٧١٢ ٣٧٨**
ب تكاليف الدعم المباشر (انظر الملحق الثاني)			
مجموع تكاليف الدعم المباشر			**٥٩٧ ٧٢٠**
ج تكاليف الدعم غير المباشر (٧,١ في المائة من مجموع التكاليف المباشرة)			**٦٦١ ٠١٧**
مجموع تكاليف المشروع (البرنامج)			**٩ ٩٧١ ١١٥**

(١) هذه تشكيلة أغذية افتراضية تستخدم لأغراض وضع الميزانية وإجازة المشروعات. أما التركيبة الدقيقة للسلع المقدمة للمشروع وكمياتها الفعلية فإنها تتباين، كما هو الحال في جميع المشروع التي يدعمها **البرنامج**، بمرور الوقت اعتمادا على مدى توافر السلع لدى **البرنامج** ومدى توافرها في السوق المحلية في البلد المستفيد.

الملحق الثاني

احتياجات الدعم المباشر (بالدولارات)	
تكاليف الموظفين	
دوليون (٢)	٢٤٣ ٠٠٠
الموظفون المحليون والمؤقتون (٢٠)	١١٠ ٧٢٠
المجموع الفرعي	**٣٥٣ ٧٢٠**
خدمات الدعم الفني	
رصد وتقييم المشروعات	٣٥ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**٣٥ ٠٠٠**
السفر وبدل المعيشة اليومي	
الأسفار الخارجية	١٤ ٠٠٠
الأسفار الداخلية	٥٤ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**٦٨ ٠٠٠**
مصروفات مكتبية	
تأجير مرافق	٧ ٥٠٠
منافع عامة	٣ ٥٠٠
اتصالات	٢٤ ٠٠٠
أدوات مكتبية	٥ ٠٠٠
إصلاح المعدات وصيانتها	٥ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**٤٥ ٠٠٠**
تشغيل المركبات	
وقود المركبات وصيانتها	٢٠ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**٢٠ ٠٠٠**
المعدات	
المركبات (شراء سيارتين رباعيتي الدفع)	٥٠ ٠٠٠
الحاسوب	٩ ٠٠٠
أثاثات ومعدات	١ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**٦٠ ٠٠٠**
تكاليف أخرى	
صحف ودوريات	٢ ٠٠٠
مصروفات نثرية ومتنوعة	٨ ٠٠٠
الأمن	٥ ٠٠٠
إعلام الجمهور	١ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**١٦ ٠٠٠**
مجموع تكاليف الدعم المباشر	**٥٩٧ ٧٢٠**

الملحق الثالث

حقائق أساسية عن أرمينيا	
المساحة	٢٩ ٧٤٣ كيلو مترا
طبيعة الأراضي	اهتزازية جبلية (٨٠ في المائة)
المناخ	قاري جاف شديد الحر صيفا شديد البرد شتاء
المساحة القابلة للزراعة	١٦ (في المائة)
الغابات والأحراج	١٥ (في المائة)
الأراضي المروية (النسبة المئوية من الزراعة)	٣٤ (في المائة)
عدد السكان	
رسميا[١]	٣,٧٩ مليون نسمة
تقديريا[٢]	٣,١٠ مليون نسمة
سكان الحضر	٦٧,٥ (في المائة)
الكثافة السكانية	١١٠/الكيلو متر المربع
الدين	المسيحية
العملة	الدرام (٥٤٠ دراما = دولارا واحدا في فبراير/شباط ١٩٩٩)
الالتحاق بالأمم المتحدة	منذ ١٩٩٢/٣/٢

(١) تبعا لنتائج إحصاء عام ١٩٨٩.

(٢) تقديرات تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨.

الملحق الرابع

توزيع الأسر التي لها أكثر من ٢٠ نقطة تبعا لمقياس باروس (كنسبة من مجموع الأسر)

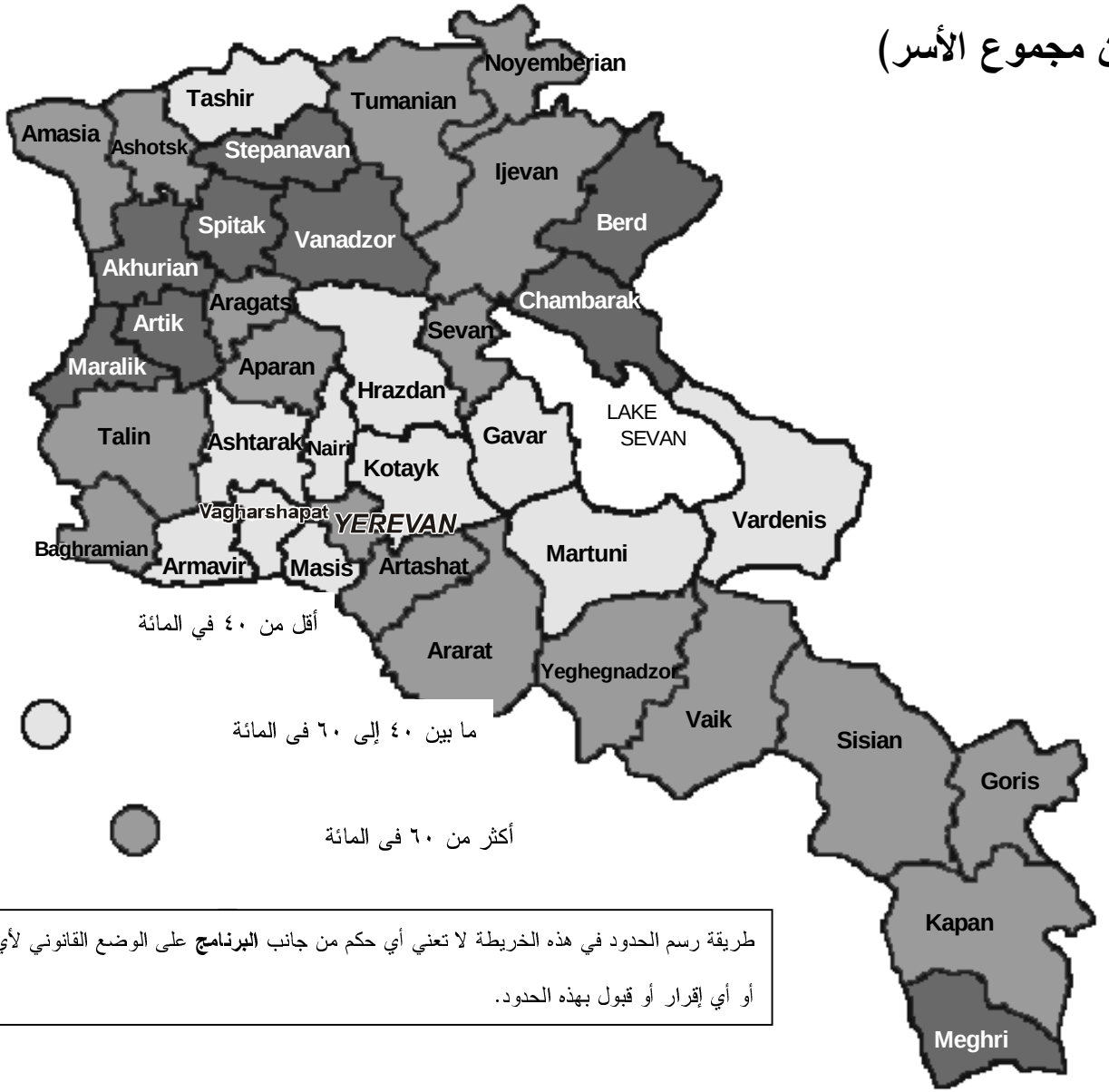

طريقة رسم الحدود في هذه الخريطة لا تعني أي حكم من جانب **البرنامج** على الوضع القانوني لأي منطقة أو أي بلد أو أي إقرار أو قبول بهذه الحدود.